

## قضية اللفظ والمعنى عند الجرجاني وأثرها في تدوين البلاغة العربية

د. نعيمة بوزيدي  
جامعة البليدة

برزت قضية اللفظ والمعنى كإشكالية كبرى منذ القرن الثاني الهجري، فأثارت جدلا لدى بعض اللغويين والنحاة والبلاغيين، وعولجت جوانبها المختلفة بالموازاة مع النقاش الموسع حول أصل اللغة وتطورها انطلاقا من المناسبة بين اللفظ والمعنى، فقد نوّه ابن جني (ت392هـ) بهذه القضية، وخاض في ثناياها بدقة وموضوعية، فأبرز العديد من القضايا المتصلة بها، وأفرد بابا خاصا في كتابه **الخصائص سماه** "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"<sup>1</sup> وكان سيبويه (ت180هـ) قبل ذلك قد خص بابا في كتابه **الكتاب سماه** "باب اللفظ للمعاني"، وفيه يشير إلى اختلاف اللفظتين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظتين والمعنى واحد، واتّفاق اللفظتين واختلاف المعنيين<sup>2</sup> وفي نفس السياق عقد ابن فارس (ت395هـ) في كتابه **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** بابا للفظ سماه "باب أجناس الكلام في الاتفاق والاختلاف"، فزاد على سيبويه في تقسيماته السابقة، اتفاق اللفظ وتضاد المعنى، وتقارب اللفظين والمعنيين، والاختلاف في اللفظ مع التقارب في المعنى، والتقارب في اللفظ مع الاختلاف في المعنى<sup>3</sup>، ولقد عولج المبحث عند النحاة، استنادا إلى أنّ الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ وبه تتميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين<sup>4</sup> ثم انتقل هذا الاهتمام إلى علماء البلاغة كابن قتيبة الدينوري (ت276) في كتابه **الشعر والشعراء** الذي أخضع الشعر لقسمة صارمة معتمدا الحصر المنطقي مسلكا في ذلك الأمر انطلاقا

من العلاقة بين اللفظ والمعنى في الأساس، وقد شارك ابن قتيبة الجاحظ في فكرة استقلال المعنى عن اللفظ وربط الجودة في النص بالمضمون، وخص الألفاظ بدلالات مستقلة، وابن المعتز (ت296هـ) وكتابه البديع، وقد كانت فكرة الفصل بين اللفظ والمعنى سائدة في طروحاته، ودعا ابن طباطبا (ت322هـ) في كتابه عيار الشعر إلى الإهتمام باللفظ، وكان قدامة ابن جعفر (ت337هـ) يرى في كتابه نقد الشعر أن القول في الشعر ما كان موزونا في ألفاظه ودلّ على معنى، أما أبو هلال العسكري (ت395هـ) فمال في كتابه الصناعتين إلى الإهتمام باللفظ، واعتبر أن الكلام لا يحسن إلا إذا كان سلسا سهلا قد استوت مبادئه، وتخيّر لفظه، وتعادلت أطرافه، وتشابهت أعجازه بهواديته، ووافقت مآخيره بمبادئه<sup>5</sup>، وقد كان المرزوقي (ت421) في شرحه لديوان الحماسة يعرض إلى فئات متناقضة بعضها يؤثر اللفظ وبعضها يقدم المعنى، لكنه خلص إلى أن اكتمال النص ووصوله إلى غايته لا يتحقق إلا في النظم والانتلاف بين طرفي المعادلة اللفظ والمعنى<sup>6</sup> أما ابن رشيق القيرواني (ت456هـ) فأزال في كتابه العمدة الحواجز المفتعلة بين اللفظ والمعنى، واعتبر أنّ اللفظ جسم وروحه المعنى، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسد يضعف بضعفه، ويقوى بقوته، فإذا سلم المعنى واختل بعض اللفظ كان نقصا للشعر وهجنة عليه<sup>7</sup>.

إذاً فقد جعل بعض البلاغيين والنقاد السابقين للألفاظ شأننا كبيرا في تحقيق بلاغة الكلام غير أنّ عبد الفاهر الجرجاني (ت471هـ) كان يرفض بشدة تلك الفكرة، ويقف محاربا أن يكون للألفاظ شأن كبير في الصياغة الأدبية، ويرى أنّ الألفاظ تابعة للمعاني، وأنه "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي الفاظ ترتيبا ونظما، وإنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك

أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها ولا حقة، وإن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق<sup>8</sup>.

فعرض عبد القاهر الجرجاني في أول فصل من كتابه **دلائل الإعجاز** للفظ وبيّن أنه إذا أفرّد بالنعته ونسبت المزية إليه دون المعنى لم يكن معنى ذلك إلا وصف الكلام بحسن الدلالة، ثم ظهورها في صورة أنق وأعجب وأشدّ تأثيرا في النفوس، وأنه ليس القصد من اختيار الألفاظ على هذه الصفات إلا أن يؤدي المعنى أصح تأدية، وأن يختار له أخص الألفاظ به ثم ذكر أنه لا تفاضل بين كلمتين في دلالة كلّ منهما على معناها، ولا تفاضل بينهما حين تقعان في التأليف بأكثر من أن تكون هذه المألوفة مستعملة وتلك غريبة وحشية، أو أنّ حروف إحداهما أخف من حروف الأخرى، أما إذا قيل: هذه كلمة فصيحة فإنما يراد حسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وإذا قالوا لفظة متمكّنة أرادوا حسن الاتفاق بينها وبين غيرها من جهة معناها، وإذا قالوا قلقة أرادوا نبوّها عن التلاؤم، أنّ الأولى لم تلق بالثانية في معناها ويضرب مثلا بأية من القرآن الكريم يبيّن فيها الوجوه الدقيقة في اتفاق كلماتها ثم يخلص إلى النتيجة فيقول: "فقد اتّضح إذا اتّضاحا لا يدع للشك مجالا أنّ الألفاظ لا تفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأنّ الألفاظ تثبت لها الفضيله وخلافها مع ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك ممّا لا تعلق له بصريح اللفظ<sup>9</sup> واستشهد على صحة قوله باختلاف حال اللفظ الواحد بسبب اختلاف موقعه في الكلام، وهذا يدل على أن الحسن ليس ذاتيا في اللفظة وإنما سبب حسنها حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، وقال: قد يجري في العبارة وصف المعنى بالفصاحة، فينكر أشد الإنكار؛ لأنّه لا يقال إلا للفظ فصيح، ولم يسمع هذا معنى

فصيح ويجيب عبد القاهر بأن الغرض من وصف المعنى بالفصاحة أنّ المزية التي من أجلها استحق اللفظ الوصف بأنه فصيح عائدة في الحقيقة إلى معناه<sup>10</sup>.

ويجعل عبد القاهر الجرجاني في كتابه أسرار البلاغة "من الكلام ما هو شريف في جوهره كالذهب الإبريز الذي تختلف عليه الصور وتتعاقب عليه الصناعات، وجعل المعول عليه في ذاته وإن كان التصوير قد يزيد في قيمته، ويرفع في قدره، ومنه ما هو كالمصنوعات العجيبة من مواد غير شريفة قيمتها في الصنعة فإذا سلب حسنها المكتسب بالصنعة، فلم يبق إلا المادة العارية سقطت فضيلتها، وعادت إلى دقة أصلها<sup>11</sup> ومعنى ذلك أن لبعض الألفاظ شرفا في أنفسها.

كما ينفي أن يكون الوصف المعجز في اللفظ هو الجريان والسهولة، بمعنى سلامته من ثقل الحروف؛ لأنه ليس بذلك كان الكلام كلاما، ولا هو الذي يتناهى أمره إن عدّ في الفضيلة إلى أن يكون الأصل، والمعول عليه في المفاضلة بين كلامين<sup>12</sup> ولكن معنى ذلك أن الجرجاني يعترف بأن سلامة الكلمة مما يثقل على اللسان فضيلة، وإن لم تكن الأصل، ولا عليها المعول في المفاضلة، ولا بها كان الشاعر مقلقا والكاتب بليغا، وكل هذا مقبول، ولكن الأمر الذي يقف عنده الدارس مقارنة عبد القاهر الجرجاني بين اللفظ والمعنى ورد المذهب القائل ببلاغة المعنى وإثباته للفظ، فقد قال عن الجاحظ: "فأعلمك أنّ فضل الشعر بلفظه لا بمعناه، وأنه إذا عدم الحسن في لفظه ونظمه لم يستحق هذا الاسم بالحقيقة ثم قال أيضا - وهو يريد المتقدمين في صناعة البلاغة - لم يبلغوا في انكار هذا المذهب - لا يجب فضل ومزية إلا من جانب المعنى - ما بلغوه إلا أنّ الخطأ فيه عظيم، وأنه يفضي بصاحبه إلى أن ينكر الإعجاز، ويبطل التحدي من حيث لا يشعر<sup>13</sup>

ويرى أن اللفظ قد يطلق ويراد به الصورة التي تحدث  
المعنى، فهو يذكر خطأ الناس في فهم كلام المتقدمين، ذلك أنهم حين  
رأوا القدامى يفردون اللفظ عن المعنى ورأوهم قد قسموا الشعر من  
حيث اللفظ والمعنى أربعة أقسام كما جاء عند ابن قتيبة، ورأوهم  
يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى وظنوا أن اللفظ من حيث  
هو حسنا في ذاته وغفلوا أن للأقدمين في ذلك مذهبا "وهو أن يفصلوا  
بين المعنى الذي هو الغرض وبين الصورة التي يخرج فيها، فنسبوا ما  
كان من الحسن والمزية في صورة المعنى إلى اللفظ"<sup>14</sup>

ويعود مرة أخرى ويشير إلى غلط الناس في حديث اللفظ  
وجهلهم أحوال المعاني ممّا حملهم على أن يعتقدوا أنه ليس هناك إلا  
لفظ ومعنى ولا ثالث، وبنوا على ذلك أنه إذا كان الغرض من كلامين  
واحدا وكان لأحدهما فضيلة على الآخر وجب أن تكون هذه الفضيلة  
راجعة للفظ خاصة، وبذلك حملوا كلام العلماء في كلّ ما نسبوا فيه  
الفضيلة إلى اللفظ على ظاهره، ولم يتأملوا في الأوصاف التي نسبت  
إلى اللفظ حتى يعلموا أن المتقدمين لم يعنوا بها اللفظ في ذاته، ولكنهم  
"جعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ، وهم يريدون الصورة  
التي تحدث في المعنى والخاصة التي حدثت فيه"<sup>15</sup>

وتشمل الأنماط البيانية عند الجرجاني المجاز الحكمي  
والاستعارة والتمثيل والكناية التي أدرجها كلّها ضمن فن المجاز "فقد  
كان للمجاز نصيب كبير في كتب البلاغة والنقد ولكنّه لم يأخذ صورته  
العلمية الدقيقة إلا حينما ألف الجرجاني كتابه حيث قال: "كل لفظ نقل  
عن موضعه فهو مجاز"<sup>16</sup> وقال: وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير  
ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول فهي  
مجاز، وإن شئت قلت: كلّ كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع  
الواضع إلى ما لم توضع له من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة  
بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها

فهي مجاز<sup>17</sup>، ثم يعرج الجرجاني على المجاز الحكمي ويحدده قائلاً: وهو أن يكون التَّجَوُّز في حكم يُجرى على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصوراً في نفسه ومراداً من غير تورية ولا تعريض<sup>18</sup> ويستنتج من تعريفه الجرجاني "للمجاز" أنه حدّد لونين من المجاز، وهما المجاز اللغوي الذي يكون بالتَّجَوُّز في دلالة المفردات، والمجاز الحكمي أو العقلي وهو يكون بالتَّجَوُّز في قرينة الإسناد ويستشهد بقوله تعالى: "فما ربحت تجارتهم"<sup>19</sup> معباً عليه بأنَّ التَّجَوُّز والانتقال قد حصل في الوظيفة النحوية؛ وذلك بإسناد الربح إلى التجارة؛ لأن الأصل هو إسناد الربح إلى أصحاب التجارة وليس إلى التجارة ذاتها، ويضيف أن مصدر هذه القيمة الدلالية والجمالية يتمثل فيما يكون للأداء المجازي من طاقة ايحائية قادرة على إثراء البنية الدلالية وإغنائها بدلالات ثانوية (إضافية) لا تحقق في الأداء الحقيقي وهذا ما يدعوه الجرجاني بـ (معنى المعنى)<sup>20</sup> لذلك أثر الجرجاني الأسلوب المجازي على الحقيقي، وقال: إنَّ المجاز أبلغ من الحقيقة"<sup>21</sup>

ويجعل الجرجاني في كتابه دلالات الاعجاز الاستعارة من قبيل اللفظ فيقول: "اعلم أنَّ الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزيّة والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك إلى النظم، فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة وكل ما كان فيه على الجملة مجازاً واتّسع وعدول باللفظ عن الظاهر<sup>22</sup>، وهذا كلام واضح في أن الاستعارة وكل ضروب الصوّر البيانية ممّا فصاحتها راجعة إلى اللفظ، ويحدد الاستعارة بقوله: "فالاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيّره المشبّه وتجريه عليه"<sup>23</sup>

فكما يلحظ "أنّه جعل عملية التشبيه داخلية في صلب الأداء الإستعاري بإقراره قيام الاستعارة على علاقة المشابهة بين المستعار

له والمستعار منه، وهذا ما ركز عليه البلاغيون المحدثون<sup>24</sup>. ويخلص إلى أنّ الاستعارة ليست عملية نقل المفردات ببنيتها السطحية فقط، بل هي ادعاء دلالات هذه المفردات للأشياء الموصوفة بها.<sup>25</sup> ويؤكد الجرجاني أنّ الوجوه البيانية عموماً، ومنها الاستعارة تعين على التّفنن في صياغة الأساليب، ويفضي ذلك إلى تكثيف البنى الدلالية وتوكيدها وتقويتها، ولذلك أثر الجرجاني الاستعارة على الحقيقة وقال: ومن أجل أن كان الأمر كذلك، رأيت العقلاء كلّهم يثبتون القول بأنّ من شأن الاستعارة أن تكون أبداً أبلغ من الحقيقة<sup>26</sup>، فهي تعطيك الكثير من المعاني باليسير من اللفظ<sup>27</sup> وتعين على التّفنن في صياغة الأساليب، ولا يختلف ما قيل بشأن التمثيل عمّا قيل بشأن الاستعارة فقال الجرجاني: وأمّا التمثيل الذي يكون مجازاً لمجيبك به على حد الاستعارة، فمثاله...<sup>28</sup> ويضاف إلى ذلك أنّه درس هذا الفن في ضوء نظرية النظم، مؤكداً أنّ هذا الأداء البياني لا يكون في المفردات، وإنّما في مجمل العلاقات السياقية، وطريقة إثبات الدلالات وتقريرها<sup>29</sup>، ويبين الجرجاني أنّ الميزة البيانية والدلالية لأسلوب التمثيل تكمن في قدرته على تفخيم المضامين والأفكار والمبالغة فيها والتأثير في نفوس السامعين، وإقناعهم<sup>30</sup>.

وقد خطا الجرجاني خطوة جديدة في تناوله للكناية فعرّفها قائلاً: "المراد بالكناية على هذا الأساس أفكاراً غير مطروقة، فحدّد الكناية التي يعبر عنها بالتعريض أيضاً قائلاً: المراد بالكناية ها هنا أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكر اللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيوميء به إليه، ويجعله دليلاً عليه<sup>31</sup> فوضع بذلك للكناية حداً اصطلاحياً، وبعدها بيانياً تبعه عليه من لحقه، واقتفى أثره فيه من أتى بعده<sup>32</sup> ويفهم مما جاء به الجرجاني أن التعبيرات الكنائية كسائر الصور البيانية تعتمد على الطاقة الإيحائية وليس التصريحية في استنباط دلالاتها الثانوية،

إذ تحمل البنية السطحية الدلالة الأولى الصريحة التي يسميها الجرجاني المعنى، وهي بمثابة جسر موصل إلى الدلالة الثانية التي توحي بها الدلالة الأولى، وهي تعرف عند الجرجاني بـ معنى المعنى<sup>33</sup> ويؤكد الجرجاني أنّ معرفة المستوى الدلالي للأسلوب الكنائي تكون من طريق المعنى المعقول وليس من طريق اللفظ المنطوق.

وتحدّث الجرجاني عن الكناية عن الصفة، والكناية عن إثبات الصفة ولو حظ أنّه انفرد بتحديد هذين الضربين من الكناية، ولم يسبقه أحد من العلماء إلى هذا التفرّيع والتقسيم<sup>34</sup> ويشير الجرجاني في موضع آخر "ينبغي أن ننظر إلى هذه المعاني واحدا واحدا ونعرف محصولها وحقائقها، وأن ننظر أولا إلى الكناية وإذا نظرت إليها وجدت حقيقتها ومحصول أمرها أنّها إثبات لمعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ... ثم يضيف" وإذا قد عرفت هذا في الكناية، فالاستعارة في هذه القضية<sup>35</sup> أي مثل الكناية في أنّها إثبات لمعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ.

نستنتج ممّا ذكره الجرجاني أنّه راعى القرائن السياقية وعالج الصور البيانية كالفصائل النحوية على وفق نظريته في النظم، ورفض أن تكون للمفردة أية قيمة وطاقة ايحائية، بحيث تكون قادرة على تجسيد الصورة البلاغية لوحدها وإنّما ينسب ذلك لعملية التّركيب والتأليف ضمن الإطار البنوي للتراكيب والنصوص بدليل قوله: ليس لنا إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل، ولا هي منا بسبيل، وإنما نعد إلى الأحكام التي تحدث بالتأليف والتّركيب.<sup>36</sup>

## المعاني:

يتحدث عبد القاهر عن ضربين من المعاني المقصودة من الكلام معنى نادر في ذاته، ومعنى جميل لا في ذاته بل بسبب حسن التصرف، والحدق في صياغة المعاني، وقد يكون هذا في أصله متداولاً معتاداً "إنَّ من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون فإنك ترى الشاعر قد عمد إلى معنى مبتذل فصنع فيه ما يصنع الصانع الحاذق، إذ هو أغرب في صنعة خاتم وعمل شنف وغيرهما من أصناف الحلبي<sup>37</sup>

ويُفصل عبد القاهر بين المعنى المراد به الغرض والمعنى الذي هو مدلول اللفظ؛ وبذلك يفسر ما شاع من دلالة عبارتين على معنى واحد فيرى أن قولنا المعنى في مثل هذا يراد به الغرض، والذي أراد المتكلم أن يثبتته أو ينفيه، ويمثل لذلك بصيغتين من صيغ التشبيه الغرض منهما واحد وهو وصف المشبه بالشجاعة الزائدة، وإحداهما بأداة التشبيه (الكاف) والأخرى (بكان) فيجعل المراد مختلفاً فمن المحال أن يكون معنى عبارتين واحداً مهما بدا أنهما متشابهتان فيقول: "ولا يغرنك قول الناس أنه قد أتى بالمعنى بعينه، وأخذ معنى كلامه فأفاده على وجهه فإنه تسامح منهم، والمراد أنه أدى الغرض"<sup>38</sup> ويصف عبد القاهر المعنى بالفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما فيقول: إنَّ كلَّ هذه أوصاف راجعة إلى المعاني، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ نفسها<sup>39</sup>، وإن كان الناس نسبوا هذه الأوصاف لفظ فقولهم فصيح وبلغ ومتخير اللفظ جيد السبك إنما هي عبارة عن خصائص ووجوه تكون معاني الكلام عليها، وعن زيادات تحدث في أصول المعاني، ولعلَّ هذا هو ما غرَّ أولئك الذين رأوا أنَّ عبد القاهر الجرجاني من أنصار المعنى، ولكن عبد القاهر في مجال حديثه عن بلاغة الشعر يهاجم أصحاب المعنى ويقول: "واعلم أنَّ الداء الدوي، والذي أعيا أمره في هذا الباب غلط من

قدّم الشعر بمعناه... فأنت تراه لا يقدم شعرا حتى يكون قد أودع  
حكمة، وأدبا، واشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر... واعلم أنا وإن  
كنا إذا اتبعنا العرف والعادة وما يهجس في الضمير، وما عليه العامة  
أرانا ذلك أنّ الصواب معهم، وأنّ التّعويل ينبغي أن يكون على المعنى  
... فإنّ الأمر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وإلى ما عليه المحصلون<sup>40</sup>  
ولكن ما فاتهم أنّ الجرجاني لم يجعل هذه الأوصاف للمعنى بل  
للخصائص التي تحدث في أصل المعنى، ويضرب مثلا ويجعله عبرة  
في الكلام كلّه، نقصد أن تشبه الرجل بالأسد فتقول: زيد كالأسد، ثم  
تريد هذا المعنى بعينه فتقول: كأن زيدا الأسد فتفيد تشبيهه أيضا  
بالأسد إلا أنّك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول وهي  
أن تجعله من فرط شجاعته بحيث لا يتميّز عن الأسد، وهذه الزيادة  
ليست إلا بتقديم الكاف وتركيبها مع أنّ هذه الزيادة في حكم  
الخصوصية في الشكل، نحو أن يصاغ خاتم على وجه، وآخر على  
وجه آخر تجمعهما صورة الخاتم، ويفترقان بخاصة وشيء يعلم إلا  
أنّه لا يعلم منفردا<sup>41</sup>

ويزيد مراده أيضا فيشبه الكلام بالديباج، يزيد فيه الصانع  
على الصانع كأن يبدع في نقشه وتشكيله، فالجمال ليس عائدا إلى  
أصل الديباج، وإنّما هو عائد إلى ما أحدث الصانع فيه من نقش،  
وكذلك الشأن في الكلام جماله في الخصائص التي تزداد على معانيه،  
وقريب من هذا جعله المزيّة في مراعاة معاني النحو فذلك لا يكون  
على الإطلاق بل يكون بحسب المعاني والأغراض التي يقصدها  
المتكلم، وبحسب دقة الملاحظة، فتوخي معاني النحو لا يوجب  
الفضيلة إلا إذا لوحظت معاني الكلام وأغراض المتكلم وهذه المعاني  
معاني النحو بمنزلة الأصباغ التي تعمل منها الصور والنقوش،  
وفضل صانع على صانع إنّما يكون باهتدائه إلى "ضرب من التخيّر

والتدبر في أنفس الأصباغ، وفي مواقعها ومقاديرها، وكيفية مزجه لها، وترتيبه إياها إلى ما لم يهتد إليه صاحبه"<sup>42</sup>.

وكان عبد القاهر الجرجاني يربط البلاغة باعتبارها فنا قوليا وبين بقية الفنون الجميلة الأخرى مثل الرسم والنحت والنقش وغيرهم، ورأى من خلالها دقة ما يمكن أن يقوم به الفنان في هذه الفنون وهو يشكل مادته الخام، التي توجد أمامه حتى أنه يهبها وجودا جديدا، فقد يتناول اثنان قطعة من حجر التماثيل، فيشكل واحد منهما من قطعه تمثالا رائع الدقة والجمال يكاد ينطق بالمعاني التي أودعها الفنان فيه، على حين يترك الآخر قطعه كتلة صماء من الحجر لا تكاد تعبر عن شيء، وفي هذه الحالة فإن هناك فارقا كبيرا بين الصورتين اللتين انتهت إليهما قطعنا الحجر المتشابهتان مع أنهما في الأصل من مادة واحدة.

ورأى عبد القاهر الجرجاني أن الفن البلاغي يمكن أن يتم فيه التشكيل والتعبير على نفس المستوى، فيصاغ النصان الأدبيان من مادة لغوية متقاربة ومع ذلك ينتهي النصان إلى أن يكون أحدهما بليغا معجزا، ويظل الآخر في وضع دونه حتى يظن أنهما ليسا من مادة واحدة، والفرق بين الأمرين هو قوة الإحكام والتماسك في واحد منهما دون الآخر، ومن هنا فقد أكثر عبد القاهر من المقارنة بين الفن القولي وسائر الفنون الجميلة الأخرى، فيقول: وأما نظم الكلم فإنك تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم يعتبر فيه حال المتقدم بعضه مع بعض، وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح.<sup>43</sup>

ويؤكد عبد القاهر الجرجاني على التماسك والتناسق وخدمة كل جزئية للإطار العام، ويتحقق ذلك في الفن القولي بأن يكون أوله ممهدا لوسطه، ووسطه ملائما لآخره، وبأن تكون كل جزئية في مكانها المناسب من التعبير تقديما أو توسطا أو تأخيرا، ولا يمكن لهذا التناسق أن تحققه الألفاظ أو الحروف، أو غيرها من العناصر<sup>44</sup> وهذا دليل على أنّ الجرجاني لا يجعل لمعاني الكلمات فضيلة في أنفسها وإنما تأتي لها الفضيلة من مراعاة معاني النحو فبعض الكلمات تكتسب معنى بحسب المكانة مثل كونها فاعلا أو كونها مفعولا، أو ظرفا، أو حالا وغير ذلك، وحين يدرك الفرق الدقيق الذي يحدثه تغيير مكانة كل كلمة في الجملة توضع الكلمة في وضعها المناسب للمعنى يكون ذلك إسهاما في تحقيق معنى النظم في التركيب، وتأخذ أحيانا الكلمة معناها النحوي عن طريق صياغتها على وزن معين أو صيغة معينة فصياغة اسم الفاعل في المعنى غير صياغة صيغ المبالغة، أو الصفة المشبهة مثلا وزن فَعَلَ (بضم العين) يختلف عن فَعَلْ (بفتح العين) في المعنى حيث تدل الأولى على السجية والطبع مثلا فلو قلت: بخلُ (بالظم) لكان معناها أنّ البخل سجية فيه، وليس كذلك المعنى في بخل (بالكسر)، ومراعاة هذه الدقائق في الصياغة أيضا إسهام في تحقيق معنى النظم في التراكيب، وتأخذ كذلك بعض الكلمات معناها عن طريق وضعها (فإذا وإن) تستعملان للشرط، ولكن الأولى للتكثير والثانية للتقليل، و(لم ولن) للنفي، ولكن الأولى للماضي والثانية للمستقبل، و(الفاء وثم) للعطف، ولكن الأولى لتعقيب والثانية للتراخي، وهكذا الحال في كثير من الأدوات النحوية<sup>45</sup> أما "الاستعارة وسائر أنواع البديع فلا شبه أن الحسن والقبیح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب"<sup>46</sup> ويضيف فأما أن تتصوّر في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي

يتواصله البلغاء فكرا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها فباطل من الظن، ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه، وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ، وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا، إذا عرفت أن حقاها أن تنتظم على وجه كذا...<sup>47</sup>

وتنبه الجرجاني إلى عدة حقائق ملخصها أن اللفظ وسيلة رمزية لإثارة المواقف وليس هدفا في ذاته، وأن عملية الخلق الإبداعي تتم في إطار الممازجة بينه وبين المعنى، وأن العبرة في المفاضلة والاستحسان والتذوق لا يوصف بها اللفظ بما يحمله من إيجابية أو سلبية، ولكن ذلك مردود إلى ما يشحن به من دلالة تثير الشعور، وتحرك الفكر وتستجلب الإعجاب، ولا معنى لتفاضل كلمتين ما لم ينظر إلى موقعهما من النظم.<sup>48</sup>

وقد يطلق الجرجاني المعنى ويريد ترتيبه ولعل أدق ما يدل على ذلك قوله في إحدى هذه العبارات أن الفضيلة من (حيز المعاني) فهي ليست في المعاني وإنما في حيزها أي في ترتيبها، وأن الصور البيانية لها فضيلتان واحدة من حيث دلالتها على ما أريد منها، وأخرى باعتبارها صبغا من أصباغ الصنعة للكلام، فالاستعارة مجردة مثلا لها فضيلة ولكن الفضيلة والمزية أن تجيء في كلام لوحظت فيه الخصوصيات والاعتبارات، وقد ذكر عبد القاهر الجرجاني أمثلة كثيرة لذلك منها قول عبد الله بن المعتز:

وإني على إشفاق عيني من العدى

لتجمع مني نظرة ثم أطرق

قد يظن أن هذه الطلاوة وهذا الظرف إنما هو لأن جعل النظر (يجمع)، وليس هو لذلك بل؛ لأنه قال في أول البيت (وإني) حتى دخول (الام) في قوله: (لتجمع)، ثم قوله (منّي)، ثم لأن قال نظرة ولم يقل النظر مثلا، ثم لمكان ثم في قوله (ثم أطرق)، وللطيفة أخرى

نصرت هذه اللطائف وهي اعتراضه بين اسم إنّ وخبرها بقوله (على إشفاق عيني من العدى)<sup>49</sup> وإنّ من الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا من بعد العلم بالنظم والوقوف على حقيقته<sup>50</sup> ويصرّح عبد القاهر الجرجاني في تعليقه على بعض الأبيات التي نسبها الجرجاني إلى ابن الطثرية

ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالأركان من هو ماسح

وشدّت على خُذب المهاري رحالنا

ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا

وسالت بأعناق المطي الأباطيح

"ثم انظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم منصرفاً إلا إلى استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها، أو حسن ترتيب تكامل معه البيان حتّى وصل المعنى إلى القلب مع وصول اللفظ إلى السمع" 51 ويضيف: إن المتقدمين حين يفخمون أمر اللفظ ويشبهونه بالمعرض للجارية الحسنة، وبالوشى المحبر، واللباس الفاخر لا يقصدون اللفظ المنطوق ولكن يقصدون "معنى اللفظ الذي دلّت به على المعنى الثاني كمعنى قوله: "فإني جبال الكلب مهزول الفصيل" الذي هو دليل على أنّه مضياف، فالمعاني الأولى المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشى والحلي وأشباه ذلك والمعاني الثواني التي يوماً إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض وتزيّن بذلك الوشى والحلي" 52 على أن ذلك في الإثبات لا المثبت

وقد عقد الجرجاني فصلاً كاملاً في كتابه دلائل الإعجاز أكد فيه حقيقة الكناية والاستعارة والتّمثيل إثبات لمعان تعرف من طريق المعقول دون طريق اللفظ، وأنّ ليست الاستعارة نقل اسم عن شيء إلى شيء، وإنّما هي ادّعاء معنى الاسم للشيء وذلك صريح في أن الأصل فيها

المعنى، وأن الاستعارة كالكناية في أنك تعرف المعنى فيها من طريق المعقول دون طريق اللفظ، وأن حكم التمثيل في ذلك حكم الاستعارة بل الأمر في التمثيل أظهر، وأنه قد زال الشك وارتفع في أن طريق العلم بما يراد اثباته والخبر به في هذه الأجناس الثلاثة التي هي الكناية والاستعارة والتمثيل المعقول دون اللفظ، وعلى الرغم من ذلك نجد من المحدثين من يرى أن الجرجاني يجعل الكناية والاستعارة والتمثيل من قسم اللفظ، ويقول عن الجرجاني: "وقد أدخل فيه (قسم اللفظ) الصور البيانية مؤتسيا بقول الجاحظ: إن المعاني مطروحة في الطريق، وسوى فيها بين الخاصة والعامة قائلا: إن العبرة في البلاغة باللفظ وأن المدار في الشعر على الصياغة والتصوير 53

إذا فللصور البيانية في نفسها مزايا ترجع إلى معانيها، ولكن هذه المزايا لا يكمل حسنها إلا بمراعاة ما يتوخى فيها من معاني النحو، على أن هذه المزايا ليست في أنفس المعاني، وإنما في طريق إثباتها، فإذا وصفت الألفاظ بالفصاحة وما إليها فذلك ليس وصفا لها ولا لمعانيها، وإنما هو وصف للخصائص التي تكون في المعاني، فقد يأخذ الشاعر المبدع أو الكاتب البليغ المعنى المبتذل ويحدث فيه صنعة تجعله رائعا.

ونؤكد في الأخير أنه لا يجرؤ أحد أن ينكر فضل عبد القاهر في البلاغة العربية لكن يجب أن نصح بعض الهفوات فطه حسين ينسب المجاز العقلي إلى عبد القاهر فيقول في مقدمة كتاب "نقد النثر" أما المجاز العقلي فهو من ابتكارات عبد القاهر" 54 ويذهب شوقي ضيف نفس المذهب فيقول: "والذي لا شك فيه أنه - عبد القاهر - يعد مكتشف المجاز الحكمي، في مثل أنبت الربيع البقل، وهو مجاز لا في الكلمات وإنما في الإسناد ولذلك سماه مجازا حكما أو عقليا إذ أسند الإثبات إلى غير فاعله الحقيقي وهو الله جلّ جلاله" 55 والحقيقة أن أول من أشار إلى هذا المجاز سيويه ت 180 هـ في كتابه الكتاب، ثم

تبعه المبرد ت285هـ فرّد نفس الأمثلة التي ذكرها سيويوه، ثم جاء عبد القاهر فذكر أمثلة سيويوه وزاد عليها لكن ما يجب أن نؤكد عليه أنّ عبد القاهر الجرجاني أفاد البلاغة العربية عن طريق دراسته للفظ والمعنى، فقد كان يلح على تأكيد رأيه في اللفظ وفي قيمته البلاغية في مواضع كثيرة من كتابيه "دلائل الاعجاز" وأسرار البلاغة ويجعل البلاغة صناعة الفكر العميق لاصناعة الذي يعرف بعض القشور اللفظية، ويؤكد أنّ البلاغة التي ترجع إلى الفكر أكثر من اللفظ تجعل لغتها عالمية، يستمتع بها أصحاب اللغات الأخرى حين تترجم إليهم، فلن يستمتع الفارسي مثلاً بنص عربي يترجم إليه إذا كان كلّ ما يميزه هو مجموعة من الألفاظ العربية الجميلة؛ لأننا لا يمكن أن ننقل جمال هذه الألفاظ في الترجمة، وأنما يستمتع حين يكون النص ذا قيمة فكرية<sup>56</sup> فالألفاظ ليست صاحبة المكانة الأولى في إعطاء القيمة الأدبية للنص الأدبي. وقد عزا الفضيلة والمزية البلاغية إلى الصورة الأدبية المركبة من تزاوج الألفاظ والدلالات وتلاحمها وليست في إحداها منفردة، وربط الجرجاني الجانب السطحي بالجانب الدلالي في دراسته للظواهر الأسلوبية، إيماناً منه بوجود صلة وثيقة بين اللغة والفكر، وتجلت قيمة دراسة الجرجاني للصورة البيانية في منهجه المتطور المحدد بتحليل الصورة البلاغية وتناولها في ضوء الشبكة العلائقية في السياق على عكس الدراسات السابقة المنصبة على البنى المفردة التي تتجسد فيها الصورة البلاغية مجردة من تأثير العلاقة السياقية واتباع الجرجاني هذا المنهج المعتمد على فكرة العلاقة السياقية توصل إلى استنباط الدلالة الثانوية (معنى المعنى) للصور البيانية المتمثلة بالمجاز الحكمي والاستعارة والتمثيل والكناية. الهوامش:

<sup>1</sup> - ابن جني، الخصائص، ج2، ص152، نقلاً عن زيد الخير مبروك، ثنائية اللفظ والمعنى عند البلاغيين وعلماء الدلالة مقال نشر في مجلة

الأدب واللغات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد الثالث،  
ديسمبر 2004، ص 133

2 - سيبويه الكتاب، ج 1، ص 24 نقلا عن المرجع السابق، ص 133

3 - ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها،  
ص 201، نقلا عن المرجع السابق، ص 133

4 - زيد الخير مبروك، ثنائية اللفظ والمعنى عند البلاغيين وعلماء  
الدلالة، ص 134

5 - ينظر أبو هلال العسكري، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقق علي  
محمد بجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي  
وشركاؤه، ط 2، 1971، ص 55

6 - زيد الخير مبروك، ثنائية اللفظ والمعنى عند البلاغيين وعلماء  
الدلالة، ص 138

7 - القيرواني ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقق محمد  
عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2001، ج 1،  
ص 131

8 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تصحيح محمد رشيد رضا،  
مكتبة القاهرة، 1961، ص 44

9 - نفسه، ص 38

10 - نفسه، ص 307

11 - عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتز، مطبعة  
وزارة المعارف، استنبول، 1954، ص 18 و 19

12 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 365

13 - نفسه، ص 197 و 198

14 - نفسه، ص 278

15 - نفسه، ص 368

16 - نفسه، ص 66

- 17- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص 326
- 18- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 293
- 19- سورة البقرة 16
- 20- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 263
- 21- نفسه، ص 368
- 22- نفسه، ص 329
- 23- نفسه، ص 67
- 24- صلاح فضل، علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته، منشورات دار الأفاق، بيروت، ط1، 1985، ص 250
- 25- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 409
- 26- نفسه، ص 432
- 27- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص 41
- 28- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 68
- 29- نفسه، ص 69
- 30- زه به، دلخوش جار الله حسين، الثنائيات المتغايرة في كتاب دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني، دراسة دلالية، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008، ص 338
- 31- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 66
- 32- الصغير محمدحسين علي، أصول البيان العربي، رؤية بلاغية معاصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 1986، ص 111
- 33- ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 263
- 34- أبو موسى محمد، التصوير البياني، دراسة تحليلية لمسائل البيان، دار التضامن للطباعة، ط2، 1980، القاهرة، ص 390
- 35- ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص 330، 331

- 36، ينظر نفسه، ص72
- 37- نفسه، ص368
- 38- نفسه، ص202
- 39- نفسه، ص200
- 40- نفسه، ص194
- 41- نفسه، ص199، 205
- 42- نفسه، ص70
- 43- نفسه، ص40
- 44- أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار  
غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص103
- 45- نفسه، ص105
- 46- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص14
- 47- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص43
- 48- زيد الخير مبروك، ثنائية اللفظ والمعنى عند البلاغيين وعلماء  
الدلالة، ص144
- 49- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص78
- 50- نفسه، ص79
- 51- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، المرجع السابق، ص15
- 52- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، المرجع السابق، ص204
- 53- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، مصر، ط  
3، 1976، ص166
- 54- أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي، نقد النثر، دار الكتب العلمية،  
بيروت، لبنان، 1995، ص29
- 55- شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، ط6،  
ص185